

آليات السياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 2000-2018)

Mechanisms of fiscal Policy in controlling the economic balance (case study of Algeria 2000-2018)

—منصور شريفة /مخبر الإصلاحات الاقتصادية ، طالبة دكتوراه، جامعة وهران2، cherimosta_mansour@hotmail.com

—حاکمي بوحفص /مخبر البحث الإصلاحات الاقتصادية ، دكتور، جامعة وهران2، hakmib2011@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2020/01/23

تاريخ القبول: 2020/01/06

تاريخ الإرسال: 2019/10/03

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى إبراز دور السياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي، تبين لنا الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها السياسة المالية، وذلك من خلال أدائها المتمثلة في الإيرادات العامة، النفقات العامة، والموازنة العامة، وما تحققه من استقرار الهيكل الاقتصادي والاجتماعي داخل البلاد، وقدرتها في تحقيق التوازن الاقتصادي. كما قمنا بدراسة تحليلية للسياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة انطلاقا من الإيرادات، النفقات، والموازنة العامة للجزائر، قسمت فترة الدراسة الى اتجاهين بين التوسع الانفاقي فترة (2000. 2014)، والانكماش الاقتصادي بعد الأزمة البترولية سنة 2014، وخلصت الدراسة أن كلا الاتجاهين كان لهما أثر بالغ على العجز الموازي رغم الإجراءات المتخذة منذ سنة 2015 من رفع الضرائب وترشيد الإنفاق، ولم تحقق السياسة المالية لا التوازن الداخلي ولا التوازن الخارجي، وفي الأخير قمنا بتقديم اقتراحات وتوصيات بخصوص هذا الموضوع.

الكلمات المفتاح: السياسة المالية، التوازن الاقتصادي، الإيرادات، النفقات، العجز الموازي.

تصنيف JEL: E62, G32, H61

Abstract:

This study aims to highlight the role of fiscal Policy in controlling the economic balance, and its ability to achieve economic balance. We also conducted an analytical study of the fiscal Policy in Algeria during the study period based on revenues, expenditures, and the general budget of Algeria. The study period was divided into two trends between the expansion of spending period (2000. 2014) and the economic contraction after the oil crisis in 2014. The study concluded that both trends had a significant impact on the budget deficit despite the measures taken since 2015 of raising taxes and rationalizing spending. Finance has not internal balance or external balance, and finally we made suggestions and recommendations on this subject.

Keywords: Fiscal Policy, economic balance, revenue, expenses, budget deficit.

JEL Classification Codes: E62, G32, H61

المؤلف المرسل: منصور شريفة ، الإيميل: cherimosta_mansour@hotmail.com

— مقدمة:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية الأخرى، لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الفعال في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار والتوازن الاقتصادي.

تعتبر الجزائر إحدى الدول النامية التي تتدخل الدولة في اقتصادها، والتي تعاني من محدودية الموارد والضغوطات الإنفاقية المتزايدة لتقديم الخدمات الأساسية، الذي ينعكس ذلك على سياستها المالية، فمن الملاحظ أن تزايد حجم النفقات العامة الجزائرية هو ظاهرة مستمرة بسبب إتباعها السياسة التوسعية، و ذلك باستخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات القانونية والإصلاحات الضريبية التي قامت بها مؤخرا لدعم مواردها المالية المحدودة بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلاد.

— إشكالية البحث: لمعالجة الموضوع تطرح الدراسة الإشكالية الآتية:

ما هي آليات السياسة المالية المطبقة في الجزائر من أجل تحقيق توازن اقتصادي؟

— فرضيات الدراسة: تعتمد الدراسة على الفرضية الآتية:

تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق التوازن الاقتصادي.

— أهمية الدراسة: إن تدخل الدولة من خلال سياستها المالية المطبقة، وهذا من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهذا من خلال أدوات السياسة المالية المستعملة.

الإيرادات العامة لها أهمية كبيرة على النشاط الاقتصادي، وتسعى الحكومة من خلالها الى تغطية النفقات العامة التي هي بدورها أيضا تؤثر على النشاط الاقتصادي الوطني على الاستهلاك على الادخار وعلى الاستثمار، وبالتالي تؤثر على التوازن الاقتصادي، ولهذا تصبح الموازنة العامة ليست غاية بحد ذاتها، بل هي وسيلة تتفاعل مع تغيير الاقتصاد الوطني، وعليه فإن السياسة المالية تلعب دورا مهما في تحقيق التوازن الاقتصادي.

الدراسات السابقة: توجد عدة دراسات سابقة نذكر منها:

- هشام مصطفى الجمل (2011) دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، إسكندرية، مصر.

- وحيد مهدي عامر (2010) السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي، دار الجامعة إسكندرية — مصر.

-درواسي مسعود (2004) دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التسيير جامعة الجزائر.

1- مفاهيم عامة للسياسات المالية والتوازن الاقتصادي:

1-1- السياسات المالية:

كانت السياسة المالية ترادف في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة، حيث يرد كتاب المالية العامة لفظ "السياسة المالية" إلى كلمة فرنسية قديمة FISC وتعني حافظة النقود أو الخزنة، ومع التطور وظائف الدولة خاصة في المجالات الاقتصادية، فإنه يمكن تعريف السياسة المالية بأنها السياسة التي تعني بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام بوحداته المختلفة ذات الطبيعة الاقتصادية والإدارية، وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، وهي أيضا تتضمن فيما تتضمنه تكييفها كميًا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، وكذا تكييفها نوعيًا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد القومي ودفع عجلة التنمية.

تعرف السياسة المالية هي برنامج تخطيطه وتنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه مصادرها الإرادية وبرامجها الإنفاقية، لأحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي، تحقيقًا لأهداف المجتمع. (عبد المطلب، 2003، الصفحات 44-45)

وتعرف أيضا السياسة المالية هي السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها وموازنتها العامة، وذلك بهدف إنتاج آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة في ظل ما تعتنقه من مبادئ. (قدي، 2005، صفحة 64)

1-1-1- أهداف السياسة المالية: نجد منها:

التوازن المالي: ويقصد به استغلال موارد الدولة على أحسن وجه، فيجب مثلا أن يتميز النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلاءم حاجات الخزنة العامة حيث المرونة والغزارة، ويلاءم في الوقت ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وما إلى ذلك، وعدم توظيف القروض إلا لأغراض إنتاجية وهكذا؛ (أل سميس، 2011، صفحة 23)

التوازن الاقتصادي: بمعنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، وهذا يعني انه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاعين الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، أو بعبارة أخرى يتحقق هذا التوازن عندما نجد أن المنافع

الحدية الناتجة عن النشاط الاقتصادي للحكومة يتعادل مع المنافع الحدية التي تقتطعها الحكومة بتحصيل إيراداتها من الأفراد؛ (دراز، 2002، صفحة 15)

التوازن الاجتماعي: بمعنى أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع وما تقتضيه العدالة الاجتماعية؛

التوازن العام: أي التوازن بين مجموع الإنفاق القومي (نفقات الأفراد للاستهلاك و الاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة)، وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة؛

1-2- أدوات السياسة المالية: هي العناصر الرئيسية لمحو النشاط الاقتصادي والمالي للدولة تكون في نفس الوقت الأدوات الرئيسية لرسم وتنفيذ السياسة المالية للدولة، وتمثل في:

النفقات العامة: هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة بقصد تحقيق حاجة عامة، وتتميز النفقة بثلاثة عناصر وهي الصفة النقدية للنفقة العامة، صفة القائم بالإنفاق، وهدف النفقة العامة وهو إشباع وتلبية الحاجات العامة كالأمن والاستقرار مثلاً؛

الإيرادات العامة: تعتبر الضرائب المورد الأساسي الذي تستند عليه السلطات العامة في تمويل نفقاتها العامة، وإن طبيعة الضرائب وأهدافها قد تطور عبر تطور النظم السياسية والاقتصادية وتطور الجوانب الاجتماعية، (ناشد، 2003، صفحة 23)، تحتل الضرائب المرتبة الأولى من مصادر إيرادات الدولة المعاصرة، وتعرف الضريبة بأنها اقتطاع نقدي جبري نهائي من الدولة دون مقابل وفقاً لمقدرة الممول على الدفع لتغطية النفقات العامة؛

الموازنة العامة: هي التقدير المعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها خلال مدة مقبلة، كما تتضمن خطة عمل الحكومة خلال مدة زمنية محددة، من هذا التعريف يتضح أن الموازنة العامة تتضمن تقديراً احتمالياً لنفقات الدولة وإيراداتها، وأن هذا التقدير يتم اعتماده، كما أنه ينصرف إلى مدة معينة مقبلة.

1-2- التوازن الاقتصادي:

يمثل التوازن الاقتصادي بمحد ذاته تحدياً أمام صانع القرار الاقتصادي والسياسي لما له من علاقة بمفاصل حياة ذلك المجتمع من استثمار وادخار ومعدلات البطالة والاستهلاك وغيرها، لذا فقد أوضحت المدارس الاقتصادية رؤاها تجاه هذا المفصل المهم في السياسة الاقتصادية، ويبقى الهدف الحقيقي منصبا حول تحقيق التوازن الاقتصادي في المستقبل سعياً نحو استقرار اقتصادي للمجتمع.

يقصد بالتوازن عموما تعادل القوى المتضادة التي تؤثر في مستوى الظاهرة موضوع الدراسة، فالتوازن هو الحالة الاقتصادية والمالية التي تتعادل فيها قوى كلية أو جزئية أو كلاهما، وتأخذ التوازنات الاقتصادية عدة أشكال ومجالات نجد منها:

التوازن الجزئي والتوازن الكلي: يتحقق التوازن الجزئي عند تعادل مستخدماته مع منتجاته، أما التوازن الكلي هو ثبات كافة التدفقات والسلع على المستوى الوطني، ضرورة تساوي الادخار مع الاستثمار؛

التوازن المستقر والتوازن غير مستقر: فالتوازن المستقر هو الوضع الذي يكون هناك اتجاه للعودة إليه مرة أخرى في حالة أي خلل أو حركة بعيدا عنه، أما التوازن غير المستقر فهو عكس التوازن المستقر؛

التوازن الاقتصادي الداخلي: يتحقق هذا التوازن عند تحقق توازن الاستهلاك والإنتاج، توازن الادخار والاستثمار، توازن الموازنة العامة، التوازن النقدي؛

التوازن الاقتصادي الخارجي: يتحقق عند توازن ميزان المدفوعات.

يرى الاقتصاديون الكلاسيك حتمية تحقق التوازن الكلي للاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل ويكون ارتباطا تلقائيا، فكلاهما يضمن تحقيق الآخر، ويتحقق أو لهما عندما يصل الاقتصاد إلى مستوى التوظيف الكامل، فإذا لم يصل لم يتحقق التوازن. (أل سيمسم، 2011، صفحة 45)

وهذا عكس ما أكد عليه كثير الذي اهتم بتثبيت مستوى النشاط الاقتصادي، وذلك ما انعكس في كتاباته العديدة التي عاجلت حالة الاقتصاد الكلي للدولة في ظروف الكساد والبطالة وإعادة تقييم مهام الدولة، ومن ثم تحقيق مستوى عال وثابت من النشاط الاقتصادي، كما أكد كثير دائما على أنه ليس من الضروري تحقيق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي عند مستوى تشغيل كامل، بل ومن المحتمل حدوثه عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، وهذه إحدى أهم مميزات التحليل الكيترزي، وبالأحرى الرؤيا الكيترية للتوازن. (أل سيمسم، 2011، صفحة 46)

إن التوازن الكلي العام وتقرير مستوى الدخل الحقيقي وسعر الفائدة يتم من خلال استخدام منحنيات (LM, IS)، إذ أن التصحيح في سوق النقود يكون مصدره تغيرات في عرض النقود وتأثيرها في سعر الفائدة، بينما يأتي التصحيح للاختلالات في سوق السلع من خلال تغيرات في مستوى الدخل (الإنتاج)، والذي يهنا هنا أن نتعرف على العوامل التي تجعل الدخل الحقيقي وسعر الفائدة يتغيران، أي العوامل التي تجعل المنحنيات (LM, IS) ينتقلان إلى الأعلى أو إلى الأسفل أو إلى اليمين أو اليسار لان القيم التوازنية لكل من سعر الفائدة والدخل الحقيقي تتأثر بانتقال

المنحنيين، فإن تأثير السياسة المالية من خلال السياسة الإنفاقية والضريبة في انتقال منحني الناتج (IS) يجب أن تأخذ بالحسبان عبر تأثير سعر الفائدة الزيادة أو النقصان بالاستثمارات الخاصة ومن ثم بالطلب الكلي، وبالتالي في انتقال منحني (IS) هي متغيرات السياسة المالية للدولة التي تتضمن تغيرات في الإنفاق الحكومي أو الضرائب أو في الاثنين معاً، وهناك احتمال أن تلجأ الحكومة إلى تبني سياسة مالية توسعية أو انكماشية في ظل افتراض ثبات السياسة النقدية، فالسياسة المالية السلبية هي التي تسعى من خلالها الدولة إلى تحقيق التوازن اقتصادي كلي جديد أعلى من سابقه المحتمل قبل القيام بالاقترع والإنفاق. (داود، 2013، صفحة 184)

يتكامل التوازن الاجتماعي للمالية العامة مع التوازن الاقتصادي العام لأنه يقوم على أساس الاقترع الضريبي من المداخل المرتفعة ثم إعادة التوزيع لصالح المداخل المنخفضة، وهذا يعني تحقيق زيادة في قدرة الطبقات ذات الدخل الضعيف على الإنفاق ويعمل على رفع مستواها المعيشي، ويؤثر ذلك على الوضع الاقتصادي العام لأنه يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي يؤدي إلى زيادة الإنتاج والاستثمار في المجتمع وتحقيق نمو في الدخل الوطني وتوازن اقتصادي عام.

II- واقع السياسة المالية في الجزائر ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي:

من خلال دراسة السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر (2000-2018)، نلاحظ أن الجزائر قامت بعدد إصلاحات وتصحيحات هيكلية تسعى من خلالها إلى تحقيق التوازن الاقتصادي، وركزت أساساً على السياسة المالية باعتبارها أداة فعالة لتحقيق التوازن الاقتصادي، وذلك عن طريق أدواتها المالية، فالإيرادات العامة للجزائر هي عرضة للاختلالات الاقتصادية العالمية بسبب اعتمادها الكبير على الجباية البترولية كمصدر تمويل رئيسي وتأثيرها بتغيرات أسعار النفط التي تعتبر متغير خارجي.

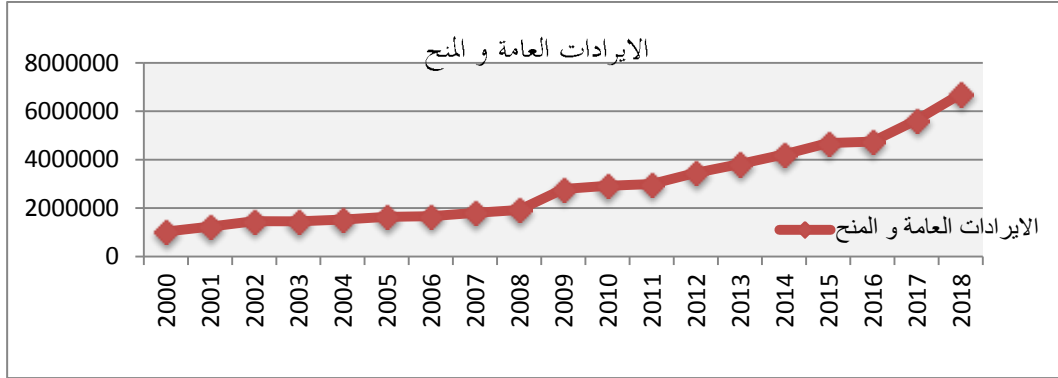
II-1- واقع السياسة المالية في الجزائر:

II-1-1- تطور الإيرادات العامة والمنح خلال فترة 2000-2018: تسعى الدولة جاهدة لتغطية نفقاتها عن طريق تحصيل الإيرادات العامة من أجل تزويد الخزينة العامة بالأموال اللازمة لها.

تشير البيانات المتاحة في الشكل 01 (المالية، 2000-2018) إلى إجمالي الإيرادات العامة والمنح خلال فترة (2000. 2018)، نلاحظ المنحنى غير مستقر (متذبذب)، حيث سجلت الفترة الدراسة ارتفاع مستمر للإيرادات العامة وبلغت نسبتها ما بين 30.42% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي أي بمبلغ يقدر بـ 30,881 مليون دولار أمريكي، 40.8% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي أي حوالي 42,016 مليون دولار أمريكي، لتصل 47.0% كأعلى نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بمبلغ يقدر بـ 80,385 مليون دولار أمريكي سنة 2008، ويعزى

الارتفاع الكبير للإيرادات بشكل أساسي لارتفاع أسعار النفط خلال الفترة (2007 – 2008) الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الإيرادات النفطية التي ساهمت بشكل مباشر في ارتفاع الإيرادات العامة والمنح خلال نفس الفترة.

شكل رقم (01): إجمالي الإيرادات العامة والمنح لدولة الجزائر خلال الفترة (2000 – 2018) (المبالغ بآلاف دج)

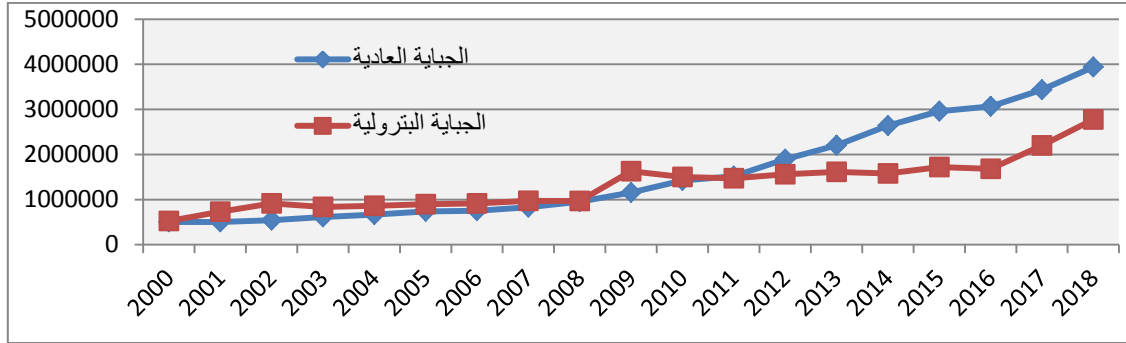


المصدر: من إعداد الباحث.

كما ساهمت الإيرادات الضريبية من جهة أخرى في ارتفاع الإيرادات العامة بسبب الإصلاح الضريبي الذي واجهته الدولة، لقد كان للأزمة المالية لسنة 2009 الوقع الكبير في الاقتصاد الجزائري، حيث ظهرت بوادر الانهيار بعد انخفاض أسعار المحروقات والتي أظهرت ضعف النظام الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالمحروقات والحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد واجه، نتج عن هذه الأزمة انخفاض أسعار النفط وبالتالي تأثرت الإيرادات النفطية بالشكل السلبي (انخفاض الإيرادات النفطية) ما يؤثر مباشرة على الإيرادات العامة للدولة، وهذا ما لوحظ من خلال الشكل 01، واستمر الوضع خلال سنة 2010، لكن سرعان ما تحسن الوضع خلال السنوات 2011 و2015 لترتفع الإيرادات العامة والمنح، الأمر راجع إلى ارتفاع أسعار النفط، لكن نلاحظ انخفاض الإيرادات العامة سنة 2016 بنسبة تقدر 28,2 % إلى الناتج المحلي الإجمالي بسبب تراجع أسعار النفط رغم الإصلاحات الضريبية، وبقيت الإيرادات النفطية العامل المباشر الذي يؤثر على الإيرادات العامة، وتبقى المصدر الرئيسي للموارد المالية.

- **مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للجزائر:** يمكن تقسيم إيرادات الموازنة العامة إلى:
 - مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة: من خلال الشكل 02 (المالية، 2000-2018)، شهدت إيرادات الجباية العادية تطورا ملحوظا، حيث بلغت المساهمات في الإيرادات الإجمالية 49.57 % خلال الفترة (2000-2009)، هذا راجع للأداء الجيد لحصيلة الضرائب الخاصة بالتجارة، كما ارتفعت حصيلة الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على الواردات نتيجة تحرير التجارة الخارجية وتوسيع نطاق المبادلات.

شكل رقم (02): تطور إيرادات الجبائية العادية والجبائية البترولية خلال السنوات 2000 — 2018 (المبالغ بآلاف دج)



المصدر: من إعداد الباحث.

كما اتجهت الضرائب نحو الارتفاع وذلك نتيجة التدابير المتخذة ضمن برامج التصحيح الهيكلي الذي جاء فيه رفع معدل الضريبة على الدخل الإجمالي والتقليل من الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة بالإضافة إلى رفع معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5 % إلى 33% زيادة على انتعاش الضرائب غير المباشرة. (خلاصي، 2005، صفحة 123)

لقد شهدت إيرادات الجبائية العادية تطورا ملحوظا حيث بلغت 115.810 مليون دج سنة 2009، لتصل إلى غاية 142.170 مليون دج سنة 2010، وخلال السنوات الأخيرة من الدراسة نلاحظ تطور الإيرادات الجبائية العادية يفوق الإيرادات الجبائية البترولية أي ما يفوق 62,59% من الإيرادات الإجمالية واستمرت في الارتفاع، وهذا التحسن في الإيرادات الجبائية العادية راجع لعدة عوامل نذكر منها تطبيق تقنية الاقتطاع من المصدر فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي، والإجراءات المتخذة من طرف الدولة في محاربة الغش الضريبي والتهرب الضريبي بالإضافة إلى تحسن الوضعية المالية للمؤسسات التابعة للقطاع الخاص بفضل التشجيعات التي قدمتها الدولة للقطاع الخاص ومن ثم ارتفاع حصيلة الضريبة على أرباح الشركات.

أخيرا يمكن تطوير مردودية الجبائية العادية أكثر عن طريق فرض قوانين صارمة والمتابعة على تنفيذها، لكون الجبائية العادية أكثر استقرار وأقل تذبذبا من الجبائية البترولية وهذا ما يساعد على الاستقرار الاقتصادي.

مساهمة الجبائية البترولية في الإيرادات العامة: تلعب الجبائية البترولية دورا هاما في إيرادات الموازنة العامة للدولة، حيث يشكل هذا النوع من الجبائية المصدر الأساسي للإيرادات العامة، من الشكل 02 يتضح أن منحني الإيرادات الجبائية البترولية متذبذب، سجلت الفترة (2000 — 2007) ارتفاع مستمر للإيرادات الجبائية البترولية، ثم تراجعت سنة 2008 إلى 97.020 مليون دج بسبب الأزمة المالية التي وقعت خلال نفس السنة، رغم ذلك تبقى مساهمة الجبائية البترولية أكبر من المساهمة الجبائية العادية ثم تحسنت باستمرار لتصل سنة 2009 إلى 162.850 مليون دج

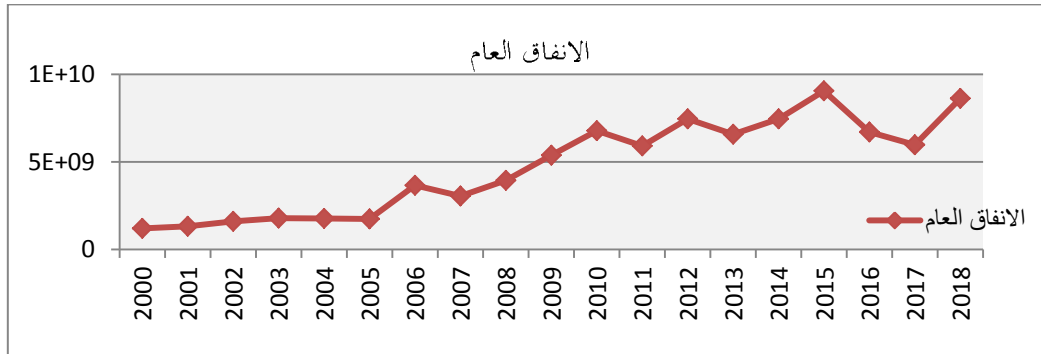
بسبب ارتفاع أسعار النفط عالميا، لكن سرعان ما تراجعت خلال سنتي 2010 و2011 بسبب تراجع أسعار النفط تصل حوالي إلى 150.170 مليون دج و147.240 مليون دج على الترتيب، نلاحظ خلال سنتي 2012 و2013 بلغت نسبة المساهمة في موارد الميزانية 45.18% و42,30% وهي اصغر نسبة أي تراجع الجباية البترولية مقارنة مع الجباية العادية راجع الى انخفاض أسعار النفط، عرفت الجباية البترولية خلال السنوات الأخيرة من الدراسة تراجع بسبب انخفاض سعر برميل النفط، الذي ينعكس سلبا على احتياطات الصرف وانخفاض الادخار ومن ثم الاستثمار والنمو ما عدى سنتي 2017 و2018 سجلت ارتفاع ضئيل الإيرادات الجباية البترولية.

توصلنا الى أن هناك علاقة عكسية بين الموارد العادية من جهة والجباية البترولية من جهة أخرى، فبسبب تناقص الجباية البترولية اضطرت الدولة الى رفع حاصل الموارد أخرى والبحث عن مصادر جديدة للتمويل، رغم أهمية الجباية البترولية في تمويل خزانة الدولة فإنها تبقى موردا غير مستقرا لارتباطه ومن تم الاقتصاد الوطني بعدة عوامل خارجية منها: سعر الصرف؛ سعر البرميل الخام؛ الطلب على المحروقات على المستوى الدولي بالإضافة إلى عوامل أخرى؛ ومن هنا تظهر حتمية تطوير إيرادات الجباية العادية.

II -1-2-دراسة النفقات العامة في الجزائر: تعتبر النفقات العامة صورة معاكسة لنشاط الدولة وأداة تحقيق أهدافها وتوجيه اقتصادها وضمان الاستقرار الاقتصادي في البلاد.

○ **تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000. 2018):** واجهت الجزائر بشكل عام تحديات كبيرة خلال فترة الدراسة فيما يتعلق بسياسة الإنفاق الحكومي، فمن ناحية برزت ضروريات ملحة للاستجابة للحاجات الاجتماعية وتحقيق متطلبات النمو الاقتصادي من خلال رفع مستويات الإنفاق العام بشقيه الجاري والرأسمالي، مقابل موارد مالية محدودة.

شكل رقم (03): الإنفاق العام وصافي الإقراض الحكومي للجزائر لسنوات 2000 — 2018 (المبالغ بآلاف دج)



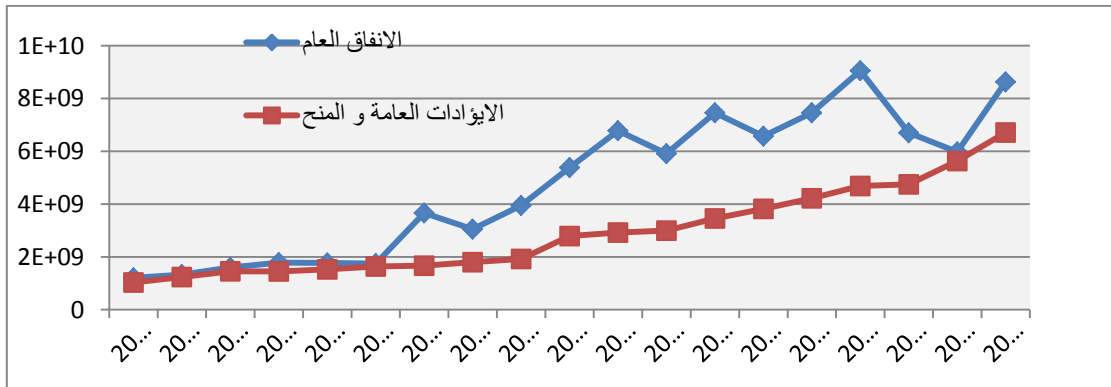
المصدر: من إعداد الباحث.

من خلال الشكل 03 (المالية، 2000-2018) يمكن تقسيم منحني إجمالي النفقات العامة للدولة الى اتجاهين، التوسع الانفاقي خلال الفترة (2000 — 2015)، نجد خلال هذه الفترة ارتفاع النفقات العامة بمستويات تقل عن بعضها البعض بنسب ضئيلة، سنة 2004 كان الإنفاق العام بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي يقدر بـ 28.00%، خلال سنة 2008 ارتفاع الإنفاق العام بنسبة معتبرة حيث قدر حوالي 66,823 مليون دولار أمريكي بنسبة قدرت بـ 39.1% الى الناتج المحلي الإجمالي، وتعتبر سنة 2008 هي نفس السنة التي ارتفعت فيها الإيرادات العامة، يلاحظ ارتباط موجب وقوي بين تغيرات الإيرادات وتغيرات النفقات، فقد تزامن ارتفاع (انخفاض) إجمالي النفقات مع ارتفاع (انخفاض) إجمالي الإيرادات العامة والمنح، سرعان ما انخفض الإنفاق العام خلال السنتين 2009 و2010 وهذا الانخفاض كما لوحظ خلال نفس الفترة التي انخفضت فيها الإيرادات العامة والمنح، وخلال سنتي الأخيرتين من فترة الدراسة (2016 . 2017) كان الاتجاه معاكس بسبب إتباع سياسة الترشيد وضبط النفقات أي إتباع سياسة الانكماش الاقتصادي.

كما سجلت نفقات التجهيز معدل نمو أسرع بالمقارنة مع نفقات التسيير طبقا لمشاريع المنشآت القاعدية والمشاريع الأخرى التي تمت مباشرها في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تبنته الحكومة ابتداء من سنة 2001 ضمن أفق حماية المكتسبات المحققة في مجال التوازنات الاقتصادية المالية الكلية، حيث خصصت الموارد لا بقاء الأولوية القطاعية التي حددتها الحكومة كقطاع الفلاحة والري والسكن والتعليم والكهرباء الريفية والغاز... الخ، ذلك لاستجابة أكثر الى متطلبات الشعب المتعددة وخاصة الشغل والسكن مع إنهاء البرامج الجارية.

II-1-3- تطور النفقات العامة والإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000. 2018):

شكل رقم (04): تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة للجزائر 2000 — 2018 (المبالغ بآلاف دج)



المصدر: من إعداد الباحث.

من خلال الشكل 04 (المالية، 2000-2018)، لاحظنا أن كلا المنحنيين متزايدان، ومنحنى الإنفاق العام يقع فوق منحنى الإيرادات العامة لكن بنسب متفاوتة، إذ يمكن تقسيم الفترة الى قسمين فترة (2000. 2005) منحني الإنفاق العام يقع فوق منحنى الإيرادات العامة ولكن بنسب معتبرة، وفترة (2006 — 2015) تميزت بارتفاع النفقات العامة بمستوى أعلى من الإيرادات العامة والمنح لنفس الفترة، لكن رغم ارتفاع الإيرادات العامة لم تتمكن من الالتحاق وتغطية النفقات العامة، وهذا بسبب سعي الدولة لإتباع سياسات مالية توسعية والرفع من نفقاتها العامة لتغطية احتياجات تطوير البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، ودعم النمو ومواجهة مشكلات البطالة والفقر وتدني الخدمات الاجتماعية، وبذلك فإن أمام الحكومة اختيار صعب بين معالجة ضغوط البطالة والفقر وما يترتب على ذلك من زيادة الإنفاق وبين ضبط وترشيد الإنفاق للحفاظ على الاستقرار السياسي.

وتشير علاقات الارتباط بشكل عام الى محدودية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في الاقتصاد، حيث يتم تحديد الإنفاق الحكومي من جهة بناء على حجم الموارد المتاحة والتي تعتمد بدورها على مستوى النشاط الاقتصادي، ويتم تحديده من جهة أخرى، بناء على أولويات السلطات الاقتصادية في تطوير البنية التحتية ومواجهة مشكلات البطالة والفقر. (بن شهرة، 2009، صفحة 75)

II-1-4- تطور الموازنة العامة خلال فترة (2000 — 2018):

التغيرات المشار إليها هي كمحصلة لتطورات في جانبي الإيرادات العامة والإنفاق العام، حيث تم تسجيل عجز في الموازنة العامة طيلة فترة الدراسة (2000 — 2018)، سجل عجزا سنة 2009 بقيمة مطلقة (9,757 دولار أمريكي ما يعادل نسبة (7.1 %) الى الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مقابل تراجع الوضع المالي خلال هذه السنة، سرعان ما تحسن الوضع المالي حيث انخفضت مستويات العجز عما كانت عليه خلال السنوات 2010 و2011 لتصل كنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي حوالي (1.8 %) و (1.3 %) على التوالي بسبب تراجع الوضع المالي المذكور سابقا، لكن سرعان ما تحسن الوضع المالي ليحقق رقم قياسيا في الإيرادات العامة والمنح خلال سنة 2012، ويعزى هذا التحسين زيادة العائدات النفطية كما لاحظناها في السابق، لكن انعكست سلبا على الموازنة العامة التي سجلت عجزا موازيا قدر (10,129 مليون دولار أمريكي بنسبة (5.0 %) الى الناتج المحلي الإجمالي، أن هذا العجز الكلي قد تحقق في وقت سجل فيه الإنفاق بشقيه زيادة كبيرة مقارنة بالإيرادات العامة خلال نفس السنة، وسنة 2013 تعكس سنة 2012، بالرغم من تراجع الوضع المالي خلال سنة 2013 إلا أنها سجلت تراجعاً بنسبة كبيرة في العجز الموازي لنفس السنة، حيث بلغ حوالي (3,155 مليون دولار أمريكي بنسبة (1.4 %) الى الناتج المحلي الإجمالي، وهذا نتيجة سعي الحكومة الى خفض من نفقاتها العامة مقارنة بسنة 2012، ضبط وترشيد الإنفاق للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، ويتضح من ذلك أن أسباب العجز

قد تراكمت وتحكمت في البنية الهيكلية للميزانية العامة في الجزائر، ولذلك فقد عملت السلطات العمومية على وضع آلية "صندوق ضبط الموارد" لتحكم في عجز الميزانية العامة المحدد بقانون المالية السنوي.

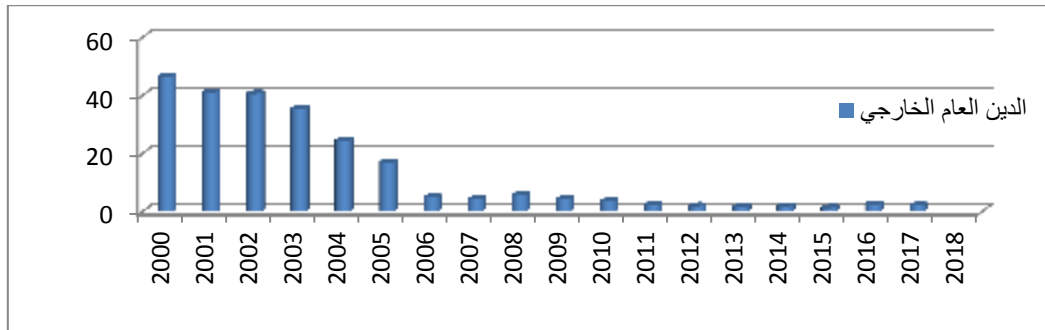
جدول رقم (01): تطور وضعية استخدامات صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2004-2013). بليون دج

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
سداد الدين العمومي	222703	247838	618111	922511	465437
تمويل عجز الخزينة العمومية	0	0	91530	531952	785180
رصيد الصندوق في نهاية السنة	721688	1842686	2931046	3215530	1223617
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
سداد الدين العمومي	0	0	0	0	0
تمويل عجز الخزينة العمومية	364282	791938	1761455	2283260	2132471
رصيد الصندوق في نهاية السنة	4316465	4842837	5381703	5633752	5563512

المصدر: المديرية العامة للاستشراف والسياسات، وزارة المالية، 2014.

II-1-5- تطور إجمالي الدين العام الخارجي للجزائر: من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (05): نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم الى الناتج المحلي الإجمالي خلال (2000. 2017) %



المصدر: من إعداد الباحث.

كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الشكل 05 (العربي، 2000 - 2018)، فقد سجلت أعلى نسبة قياسيا من إجمالي الدين العام الخارجي سنة 2000 بنسبة قدرت 46.5 % الى الناتج المحلي الإجمالي، وهي أعلى بقليل من نسبة إجمالي الدين العام الخارجي سنة 2001 بحوالي 41.0 %، في المقابل انخفضت نسبة إجمالي الدين العام الخارجي بأقل بكثير ابتداء من سنة 2006 مقارنة بالسنوات الأولى من فترة الدراسة، حيث سجلت نسبة 5.61 % الى الناتج المحلي الإجمالي، واستمر هذا الانخفاض الى غاية 2013 التي سجلت أقل نسبة من إجمالي الدين العام الخارجي قدرت

بحوالي 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي وهذا راجع الى تحسن الأوضاع المالية خلال هذه السنوات، وسيطرة الحكومة على نفقاتها العامة وضبطها، لكن سجل ارتفاع سنة 2016 و2017 قدر بنسبة 2,4% و 2,0% على التوالي.

II-2- دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي:

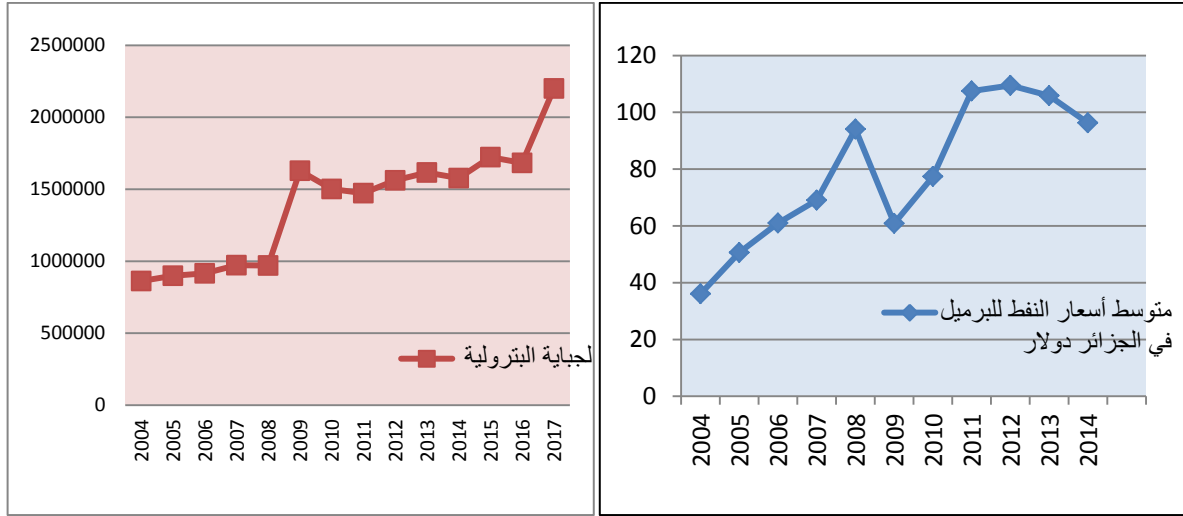
للجزائر إمكانيات ضخمة من الموارد الطبيعية التي تشكل عنصرا هاما في إثراء الاقتصاد الجزائري ودعم قوته، إلا أن تسيير هذه الموارد خارج قطاع المحروقات قد اضعف نظرا لنقص الحوافز التشجيعية لتنمية إنتاج السلع خارج هذا القطاع، وهذا ما كان له أثر واضح على السياسة المالية بالجزائر خاصة الهيكل الضريبي نظرا لكبح تنمية موارد دخل بديلة. (لعمارة، 2004، صفحة 45)

إن السير الحسن للسياسة المالية واستقرار معدلات الدين العمومي والعجز الموازي هو مرهون أولا بالإيرادات العامة وخاصة منها الجباية البترولية، وبالتالي فإن القدرة على تحمل السياسة المالية والعجز الموازي تبقى بدورها مرهونة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهذا ما يضيفي ميزة الضعف على السياسة المالية بالجزائر، وهي أهم ميزة تتصف بها النتائج الموازنة بالجزائر هي تبعيتها الكلية لتقلبات أسعار النفط، كما تأثر عجز الموازنة الأساسي بالإيرادات البترولية، مما جعل التوازنات الموازنة بالجزائر تتغير دوريا مع أسعار النفط، مثلا انخفاض أسعار النفط سنة 2012 أدى الى ارتفاع عجز الموازنة العامة نسبة الى الناتج المحلي الخام حوالي 5.0% بقيمة بلغت — 10,129 مليون دولار أمريكي من نفس السنة، مما كان له أثر سلبي على ملاءة الدولة ومدى القدرة على الاستمرار في تحمل السياسة المالية والعجز الموازي آنذاك.

II-2-1- السياسة المالية في الجزائر وعلاقتها بأسعار النفط:

عرف الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة تغيرات عديدة ساهمت في تغيير المفاهيم والإيديولوجيات وكذا الاستراتيجيات وبالتالي تغيير القرارات والأنظمة، وعليه يمكن رد عوامل تطور السياسة المالية بالجزائر الى ثلاث محددات متداخلة ومتكاملة هي: المحدد الاقتصادي المتمثل في حتمية تغيير الهيكل الاقتصادي؛ المحدد الاجتماعي المتمثل في ضغط الطلب على الخدمات العمومية؛ والمحدد المالي المتمثل في السير المالي الناتج عن قطاع المحروقات، وللتوضيح أكثر لهذه الوضعية خلال فترة الدراسة سنستعين في تحليلنا على الأشكال التي توضح تطورات أسعار النفط:

شكل رقم (06): متوسط سعر البترول للبرميل في الجزائر دولار شكل رقم (07): الجباية البترولية 2004 — 2017



المصدر: من إعداد الباحث

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال تحليلنا للشكلين 06 و 07 (للاحصائيات، 2004 - 2017)، نستنتج أن الموارد الجبائية النفطية مرتبطة ارتباطا وثيقا بأسعار النفط في السوق الدولية الذي يعتبر متغير خارجي، فأى تغيير في أسعار النفط سيؤدي بالضرورة الى حدوث تغيير في هذه الموارد، فمثلا ارتفاع أسعار النفط خلال سنة 2008 من 69,04 دولار للبرميل الى 94,1 دولار للبرميل تبعثها موارد الجبائية البترولية من 970,2 مليار دج الى 1628,5 مليار دج، ولما انخفضت أسعار النفط خلال سنة 2014 من 105,87 دولار للبرميل الى 96.29 دولار للبرميل كذلك انخفضت الجباية البترولية من 1615,9 مليار دج الى 1577,73 مليار دج.

وامتد هذا التأثير السلبي ليشمل رصيد كلي لميزان المدفوعات الذي سجل عجزا قدره 27.54 مليار دولار سنة 2015 مقابل عجز قدره 5.88 مليار دولار سنة 2014، أما ميزان التجاري فهو بدوره سجل عجزا قدره (10.9%) نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015، وسجل (12.8%) و (9.7%) على الترتيب نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي لسنتين 2016 و 2017، ونتيجة لذلك انخفضت احتياطات الصرف بـ 34.81 مليار دولار منتقلا من 178.94 مليار دولار نهاية 2014 الى 144.13 مليار دولار نهاية 2015.

II-2-2- السياسة المالية والتوازن الاقتصادي العام للجزائر:

يعتبر عجز الموازنة العامة للدولة احد عوامل الاختلال الأساسية التي تعبت بأوضاع التوازن الاقتصادي العام الداخلي، وفي الجزائر إن تزايد الإنفاق بمعدلات أعلى من معدلات تزايد الإيرادات العامة أدى الى نشوء ظاهرة عجز

الموازنة والتي تتزايد معدلاته من سنة لأخرى، (لعمارة، 2004، صفحة 46)، وبهدف الوقوف على وضع التوازن الاقتصادي العام للجزائر، سوف نقوم بدراسة التوازن الداخلي و التوازن الخارجي خلال فترة الدراسة:

التوازن الداخلي: تتأثر المالية العامة بمختلف التوازنات الخارجية لكون الإيرادات العامة تعتمد على الجباية البترولية والتي تتأثر بدرجة كبيرة لما يحدث على السوق النفطية، واعتبارا لما تمثله الميزانية في تمويل الاقتصاد وإنعاشه، فهي معرضة للتبعية للاقتصاد العالمي وخاصة أن مداخل الجزائر من إيرادات المحروقات، بالرجوع الى تطور بنود الموازنة العامة، يمكن القول أن النفقات العامة فاقت الإيرادات العامة طوال فترة الدراسة (2000. 2018)، وتبعاً لذلك تكبدت مالية الدولة عجز مزمن حيث أن أسباب عجز الموازنة العامة راجع الى توسع الإنفاق العام بوتيرة سريعة لا يمكن تغطيتها، حيث فاق معدلها سرعة الزيادة في قاعدة الإيرادات الضريبية للاقتصاد هذا من جهة، ومن جهة أخرى إن هذه العجزات التي عرفتها مالية الدولة تتأثر بدرجة كبيرة بإيرادات الجباية البترولية التي ساهمت في إيرادات الموازنة العامة بنسبة زادت عن 50% في بداية فترة الدراسة، لكن سرعان ما انخفضت في السنوات (2009 — 2017)، راجع هذا الانخفاض الى تدهور أسعار البترول وانخفاضها، ورغم ذلك بقيت الجباية البترولية المورد الرئيسي للميزانية العامة، رغم تحسن الجباية العادية التي فاقت الجباية البترولية ابتداء من سنة 2012؛

مما سبق يتضح لنا أن الاقتصاد الجزائري تميز بعجز مزمن في الموازنة العامة للدولة، والذي يعتبر أحد عوامل الاختلال الأساسية التي حلت بالتوازن المالي الداخلي، ويمكن حصر أسباب استمرار العجز الى:

— زيادة النفقات العامة للدولة بمعدلات عالية ومتزايدة؛

— انخفاض الإيرادات العامة للدولة والتي تبقى عرضة للتغيرات الخارجية.

وإجمالاً فإن التوازن الداخلي للاقتصاد الوطني يعاني من اختلال يتمثل في عدم التناسب بين الإيرادات العامة والإنفاق العام.

التوازن الخارجي: حقق الميزان التجاري فائضا خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة، وجاء هذا الفائض في مستوى الميزان التجاري نتيجة ارتفاع صادرات التي بلغت قيمتها 79,146 مليون دولار مقابل 7,9 مليون دولار من الواردات خلال سنة 2008، غير أن هذا الفائض لم يكن ممكنا دون الارتفاع الكبير لأسعار البترول حتى وإن حدث ذلك فإن مرة أخرى دليل قاطع لدى تبعية الاقتصاد الوطني للمحروقات، فسرعان ما انخفضت أسعار النفط سنة 2008 انخفضت الصادرات حيث بلغت 45,080 مليون دولار مقابل (7,1 مليون دولار من الواردات، ونلاحظ تحسن الأوضاع في الصادرات حيث ارتفعت سنة 2011 و2012 الى 72,874 مليون دولار و71,622 مليون دولار مقابل انخفاض مستمر للواردات الذي وصلت (1,3 مليون دولار و) —

5,0 مليون دولار من نفس السنة، وهذا راجع الى ارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة، وما نستنتجه من هذا المبلغ الزهيد هو عدم وجود سياسة حقيقية لتحفيز الصادرات خارج المحروقات.

III - الطريقة والأدوات :

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي، بالإضافة الى المنهج التحليلي ذلك من خلال تحليل البيانات التي تتوافق مع مشكلة البحث، خاصة البيانات والإحصائيات الرسمية للجزائر الصادرة عن وزارة المالية، عن التقرير العربي الاقتصادي الموحد، والديوان الوطني للإحصاء التي شملت اقتصاد هذا البلد في فترة محل الدراسة، حيث قسمت الدراسة الى : مفاهيم عامة حول السياسة المالية و التوازن الاقتصادي (استعراض نظري)، حيث تناولنا فيه تعريف السياسة المالية أهدافها و أدائها، ومن تم التوازن الاقتصادي مع ذكر أنواعه.

أما الجانب التطبيقي قمنا بتحليل واقع السياسة المالية في الجزائر للفترة 2000 — 2018، انطلاقا من الإيرادات العامة التي تجمع بين الجباية العادية و الجباية البترولية، و من تم النفقات العامة التي هي عبارة عن جمع بين نفقات التسيير و نفقات التجهيز في الجزائر وصولا الى الميزانية العامة و هي مقارنة بين الإيرادات و النفقات و هذا كمتغير داخلي ، كما تطرقنا الى أسعار النفط كمتغير خارجي التي تؤثر على الجباية البترولية ومن تم على الموازنة العامة.

IV - النتائج ومناقشتها :

تلعب السياسة المالية دورا هاما في مختلف النظم الاقتصادية، فهي تسعى إلى تحقيق هدف مشترك وهو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة.

أما التوازن قد تطور بشكل ملحوظ ليحل التوازن النوعي بدل التوازن الكمي، وإنما أصبح له علاقة بالجانب الاقتصادي، ويساهم ذلك في تحقيق التوازن الاقتصادي العام المتمثل بتوازن العرض والطلب، توازن الإنتاج والاستهلاك، توازن الاستيراد والتصدير.

من خلال دراستنا للسياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000 — 2018)، لاحظنا أن السياسة الإنفاقية تميزت بنمو الإنفاق العام باستمرار، نظرا لتوسع النشاط الاقتصادي حيث قسمت فترة الدراسة الى اتجاهين بين التوسع الانفاقي فترة (2000. 2014)، والانكماش الاقتصادي بعد الأزمة البترولية سنة 2014، وخلصت الدراسة أن كلا الاتجاهين كان لهما أثر بالغ على العجز الموازي رغم الإجراءات المتخذة منذ سنة 2015 من رفع الضرائب وترشيد الإنفاق، ولم تحقق السياسة المالية لا التوازن الداخلي ولا التوازن الخارجي، وبالتالي أصبح التوازن الداخلي مختل وراجع الى تأثيره بالمتغيرات الخارجية.

و مقارنة بما توصل له الآخرون في الدراسات السابقة نجد :

— هشام مصطفى الجمل (2011) دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية ، حيث عالج في هذا الموضوع مفهوم السياسة المالية وتطورها وأدواتها ، و أيضا دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، وفي الأخير توصل الى أهداف السياسة المالية التي تساهم في تحقيق و توفير الضمان الاجتماعي لكل أفراد المجتمع .

— وحيد مهدي عامر (2010) السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي: حيث عالج في هذا الموضوع السياسات المالية ودورها في إدارة الطلب الكلي ، وأيضا السياسات النقدية وفعاليتها ، ومن تم التوازن الكلي في النظام الاقتصادي وبعض النظريات الاقتصادية، وفي الأخير توصل الى دور السياسة المالية في علاج عجز الموازنة والأسباب التي تؤدي الى عدم خفض العجز الموازي و ملاحظات كثر عن الدورة الاقتصادية .

— درواسي مسعود (2004) دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي: حيث تناول في هذا البحث مفهوم السياسة المالية و تطورهما مع ذكر أدواتها المالية ، و أيضا تطرق الى التوازن الاقتصادي و علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية، وقام بدراسة تطبيقية حول السياسة المالية لتحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990 — 2004 وتمكن من خلال هذا البحث الوصول الى الحلول الممكنة لإتباع سياسة مالية ناجعة تسعى الى تحقيق التوازن الاقتصادي .

V- الخلاصة :

من خلال هذه الدراسة المتعلقة بآليات السياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي، تبين الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها السياسة المالية، ومدى فعالية الدور السياسي والاجتماعي في إنجاح الجهود التنموية المبذولة من طرف الدولة، وتركيز على أدوات السياسة المالية كآلية في التحكم على استقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق التوازن الاقتصادي العام.

أما السياسة الإيرادات في الجزائر تميزت باعتمادها على الجباية البترولية، حيث مثلت أعلى نسبة مقارنة مع الجباية العادية التي هي بدورها عرفت تحسن من خلال الإصلاحات الضريبية المنتهجة، وتميزت النفقات العامة خلال فترة الدراسة في تزايد مستمر، وهذا بسبب إتباع سياسة مالية توسعية، مما أدى إلى نتيجة تمثلت في العجز الموازي طوال فترة الدراسة، وبالتالي أصبح التوازن الداخلي مختل وراجع إلى تأثيره بالمتغيرات الخارجية لاعتماده على الإيرادات النفطية، أما التوازن العام للاقتصاد الجزائري فهو يعاني من مشكلة أساسية وجوهرية وهي انعدام التوازن البنوي بصورة عامة، وصعوبة ضبط نفقاتها العامة المتزايدة.

وقد تمثلت هذه المشاكل في نمو النفقات العامة بمعدلات أكبر من الإيرادات العامة وهذا راجع إلى محدودية الموارد المالية المتاحة في جزائر، اعتمادها على الجباية البترولية كمصدر تمويل رئيسي لإيراداتها العامة، اقتصاد ريعي ذو تبعية أجنبية، تركيز على نفقات التسيير ودعمها بأكبر نسبة من النفقات العامة.

إن النتائج التي توصلنا إليها قد تسمح للحكومات بإعادة النظر في سياستها المتتهجة حاليا، وتشمل أهم التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري في المستقبل ما يلي:

- ضبط و ترشيد الإنفاق العام ، لرفع قدرة الجزائر على مواجهة أي صدمات سلبية في الإيرادات العامة .
- ضرورة اهتمام الحكومة بدعم نفقات التجهيز التي تساهم في تمويل الإيرادات والقيام بالإصلاحات المالية لدعم أفاق النمو في الجزائر.
- استغلال أموال صندوق ضبط الإيرادات في مشاريع استثمارية بدلا من تمويل الميزانية العامة.
- لابد من البحث على مصادر أخرى للدخل والاهتمام بالقطاع الصناعي والزراعي.
- التركيز على الطاقات المتجددة كمصدر تمويل دائم بدلا من الطاقة التقليدية .

قائمة المراجع:

- أل سميسم ، س . ع . (2011). التوازن الاقتصادي العام . عمان - الاردن :دار مجدلاوي للنشر و التوزيع.
- بن شهرة ، م . (2009). الاصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل(التجربة الجزائرية . (الجزائر :دار حامد للنشر و التوزيع.
- خلاصي ، ر . (2005). النظام الجبائي الجزائري الحديث - جباية الأشخاص الطبيعيين و المعنويين .الجزائر :دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع.
- داود ، س . ا . (2013). الأزمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر .الجزائر :دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع.
- دراز ، ح . ع . (2002). السياسات المالية .الاسكندرية و بيروت :دار الجامعة.
- عبد المطلب ، ع . ا . (2003). السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصادي القومي(تحليل كلي .(القاهرة :مجموعة النيا العربية.

قدي، ع. ا. (2005). المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية - الساحة المركزية - بن عكنون.

لعمارة، ج. (2004). منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر. الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع.

ناشد، س. ع. (2003). المالية العامة، النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة. سوريا: منشورات حلي الحقوق.

المواقع الالكترونية:

وزارة المالية، القوانين المالية لسنوات 2000 الى غاية 2018 www.mfdgi.gov.dz

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات 2000 الى غاية 2018.

الديوان الوطني للإحصائيات — مديرية المنشورات — التوزيع التوثيق والطبع الجزائر www.ons.com